الدرس (07): ترجمة مصطلحات المنهج البنيوي

المنهج البنيوي من أهم مناهج النقد النسقي الداخلي، الذي اشتغل عليه كثير من النقاد العرب، وهو متميز أساسا بفكرة دراسة المستويات النصية، الصوتية، والمعجمية، والصرفية، والتركيبية، انطلاقا من النصّ ووصولا إليه، وقد انقسم هذا الاتجاه المنهجي إلى قسمين، هما الشكلانية، والبنيوية التكوينية، وقد خضعت مصطلحات كل اتجاه إلى النقل والترجمة عن الاستعمال النقدي الغربي.

المقاربة البنيوية:

تعدّ البنيوية منهجا نقديا خاصا في تصوره للنصوص الأدبية، كونه ينظر إليها على أنّها «بنية كلامية تقع ضمن بنية لغوية أشمل، يعالجها معالجة شمولية، تحوّل النصّ إلى جملة طويلة، ثم تجزئها إلى وحدات دالة كبرى فصغرى، وتتقصى مدلولاتها في تضمن الدوال لها.. وذلك في إطار رؤية نسقية تنظر إلى النص مستقلا عن شتى سياقاته ... وتكتفي بتفسيره تفسيرا داخليا وصفيا، مع الاستعانة بما تيسر من إجراءات منهجية علمية كالإحصاء مثلا» [1].

معنى ذلك أن النظرة البنيوية في تعاملها مع النص على أنه بنية كلامية تقع ضمن بنية لغوية أشمل، تمثل النظام الذي يشمل الكل، قد فرضت بالضرورة التعامل مع النصّ على أنه بنية كلّية من الدرجة الثانية يمكن تقسيمها إلى وحدات بنيوية دالة أصغر، وأن دراستها تتطلب البحث في تقصي مدلولاتها وتفسيرها تفسيرا نصّيا داخليا.

مصطلح البنية:

يرتبط مفهوم البنية (structure) بخاصية التعالق البنيوي، ويقصد بها تلك العلاقات التي تربط البنى المكّونة للنظام ببعضها، فضلا عن خاصية القيمة، فلا يتحقق وجود أي عنصر بنيوي خارج علاقته بغيره من العناصر المكونة للكل الذي ينتظمها.

أما في الاصطلاح النقدي فقد قام المنهج البنيوي على مفهوم البنية في ترسيم وجوده

---

[1] .. يوسف وغليسي، النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية، إصدارات رابطة إبداع الثقافية، الجزائر، د.ت. ط1، ص120

المعرفي، والمقصود في هذا السياق «أنّ الجزء لا قيمة له إلا في سياق الكلّ الذي ينتظمه»[2]، وقد عمد النقاد إلى إجراء هذه المقولة على دراسة النص الأدبي وما يشتمل عليه من عناصر بانية.

يتميز مصطلح البنية في مفهومها النقدي بثلاث خصائص أساسية، تتمثل في: تعدد المعنى، والوقوف على السياق، والمرونة، وقد أقبلت البنيوية بوصفها منهجا على استثمارها في تحليل البنيات النصّية وفهم علاقاتها الممكنة داخل النظام النصّي.

أولا: تعدد المعنى

يحمل كل نص أدبي توظيفه الفني الخاص لمفهوم البنية، وهذا ما يحدد الاختلاف بين النصوص، ويفرض دراستها في كل نص بشكل مستقل عن غيره، فضلا عن اختلاف النقاد في تصورهم لهذا المصطلح لاسيما من الناحية التطبيقية، الأمر الذي يتطلب الدقة والتركيز في التعامل معه.

ويكاد يجمع النقاد في تعاملهم مع مقولة البنية من الناحية التحليلية في دراساتهم للنصوص الأدبية على «أنها ترجمة مجموعة من العلاقات بين عناصر مختلفة أو عمليات أولية، على شرط أن يصل الباحث إلى تحديد خصائص المجموعة والعلاقات القائمة فيما بينها من وجهة نظر معينة، ومع ذلك فمن الملاحظ أنه كلما اجتمعت بعض العناصر في كلّ ما نجمت عنها أبنية يتسم تركيبها بالاطراد، هذا الكلّ هو ما يسمى بالنظام»[3].

إنّ فهم البنية النصّية مرهون بفهم طبيعة العلاقات القائمة على مستواها داخل النصّ وما يميزها من سمات، وأن تعلقّ الأبنية ببعضها من شأنه إنتاج المزيد منها، وهذا التراكم البنوي هو الذي يشكّل وحدة النظام وكلّيته، بغض النظر عن اختلاف الدارسين في تصّورهم له.

والعلاقات التركيبية النظامية القائمة على مستوى هذه الأبنية تجعلها تكتسب خاصية جديدة ألا وهي الاتصال، «فالبنية تتميز بالعلاقات، والتنظيم بالتواصل بين عناصره المختلفة، وعلاقة التواصل هي الوظيفة التي تقوم بها العناصر في النظام، وطبقا لهذا فإنّ التحليل البنائي يبحث عن مجموعة العناصر وعلاقاتها المتشابكة، أما التحليل الوظيفي فهو يهدف إلى اكتشاف عمليات التواصل داخل النظام نفسه»[4].

---

[2] .ـ يوسف وغليسي، مناهج النقد الأدبي، جسور للنشر، الجزائر، ط1، 2007، ص70.

[3] .ـ صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص122.

[4] .ـ نفسه، ص122.

تحدّد الوظيفة التواصلية التي تمارسها الأبنية في علاقاتها ببعضها داخل النظام الخاص الحد الفاصل بين نمطين من التحليل، أحدهما التحليل البنائي الذي يختص بتحديد العناصر والكشف عن علاقاتها الممكنة، وثانيهما التحليل الوظيفي الذي يعنى بالكشف عن العمليات التواصلية التي تجريها هذه العناصر مع غيرها في إطار النظام الذي يحتويها، ويتأسس انطلاقا منها.

ثانيا: الوقوف على السياق

يرتبط مصطلح البنية بمفهوم السياق، الذي يتحدد بالنظر إلى محور العلاقات البنيوية القائمة على مستواه، والتي تختلف باختلاف موقعها ووجودها داخل النظام، وهي الفرضية التي ركزّ عليها علم اللغة في تصوره لمفهوم البنية، على أساس أنه لا يمكن تحديد أي عنصر بشكل مفصل إلا في سياق علاقاته الخلافية مع العناصر الأخرى[5].

يتحكم سياق العلاقات البنيوية في تحديد طبيعة الأبنية، ومعرفة مسارها العلائقي داخل النظام النصي، وإذا كان علم اللغة قد تصور مفهوم البنية انطلاقا من العنصر الذي يتصل بغيره من عناصر النظام اللغوي فإن النقد البنيوي يقف من المفهوم نفسه غير بعيد هذا التصور.

ثالثا: المرونة

بما أن السياق يؤدي دورا رئيسيا في تحديد مصطلح البنية فيجعله أكثر مرونة وأقل غموضا واختلاطا، فإن ذلك مرتبط بمجموع العمليات التوصيفية التي يضفيها عليه، سواء كانت علمية أو فلسفية أو جمالية ويمكن ردّ هذه المرونة إلى مفهوم البنية وما ّ يميزه من نسبية، فضلا عن غلبة الشكل، وكثرة العلاقات التي تربطه بغيره داخل النظام[6].

يضفي السياق على الأبنية النصية مرونة أكبر، تجعلها أكثر وضوحا وتحديدا، كما يسمح بإمكانية وصفها الوصف النقدي الذي تقتضيه إجراءات الدراسة والتحليل لدى الناقد البنيوي، ولا تتعلق خاصية المرونة بالسياق وحده، وإنما بالبنية أيضا من حيث القدرة على الاتصال بغيرها من الأبنية، والدخول معها في علاقات تركيبية متعددة.

---

[5] ـ ينظر: صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص122.

[6] ـ ينظر: نفسه، ص 122.

مصطلحا الفهم والشرح:

من أبرز أشكال المنهج البنيوي في دراسة النص الأدبي ونقده ما يسمى بالبنيوية التكوينية التي قامت أساسا على مصطلحي الفهم (Compréhension)، والشرح (Explication)، حيث يعنى الفهم بتناول بنية النص في ذاتها ولأجل ذاتها، بينما يقوم الشرح بوضع هذه البنية ضمن بنية أكبر، هي البنية الاجتماعية[7].

تعد البنيوية التكوينية شكلا نقديا أقل تعصبا لمقولة الشكل من البنيوية الشكلية، كونه قد راجع ذاته من حيث تصوره لمقولة السياق وأثرها في بناء المعنى، ومحاولة فهمه، من هذا المدخل وجدت البنية الاجتماعية سبيلها إلى التحليل البنيوي.

مصطلح البنيوية:

من مظاهر تأزم المصطلح النقدي البنيوي، تنازع النقاد العرب في ترجمة مصطلح structuralisme، حيث ترتبّ عن ذلك تقديم عشرات المصطلحات العربية لهذا المقابل الأجنبي، مثل: البنيوية، والبنوية، والبنيية، والبنائية، والهيكلية، والتركيبية، والوظيفية، والبنيانية[8].

وقد استقر النقاد العرب على اعتماد مصطلح البنيوية وهو الأكثر شيوعا في الاستعمال لديهم، ومن هؤلاء الناقد الجزائري يوسف وغليسي، الذي حدد موقفه من المصطلحات العربية المقابلة على كثرتها بالقول: «نصطفي من بينها جميعا مصطلح (البنيوية)، ونتخذه مصطلحا مركزيا، لشيوعه بدرجة أولى، ولأنه لا يخدش القاعدة اللغوية كثيرا، وإن كان مصطلحا (البنينة) و(البنوية) هما الأسلم من حيث القياس اللغوي»[9].

وهذا الكم من المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد حال دون التوظيف الموحّد لهذا المصطلح في الخطاب النقدي النسقي العربي، وأن التعدد المصطلحي الذي نجده لدى النقاد في استعمالهم لهذا المصطلح قد أربك موقفهم النقدي، وجعل دراساتهم لا تخلو من التشويش وعدم التحكم المعرفي الجيد في المقاربة المنهجية.

لا تعُنى البنيوية بوصفها منهجا نقديا داخليا على البحث في الخصوصيات الفنية للنص، فلا يعنيها الكشف عن القيم الجمالية للمنجز الأدبي، بل إنّ "المنهج البنيوي في تعامله مع النصوص الأدبية، يغيّب الخصوصية الفنية للنص الواحد في فرادته وتميزه، ويذوا في غمرة

---

[7] .. ينظر: يوسف وغليسي، النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية، ص121.

[8] .. ينظر: نفسه، ص121.

[9] . نفسه، ص 122.

انشغاله بالكليات، ومنه يصح تشبيه أحدهم للناقد البنيوي بمن يرى الغابة ولا يرى الأشجار"[10].

كان هذا التصور من أبرز المزالق النقدية التي وقع فيها المنهج البنيوي في دراسته للنص الأدبي، على أساس أن من أهم المعطيات التي تصنع اختلاف النص وتميزه بالنسبة للنصوص الأخرى التي تقع خارج النص الأدبي ما يوصف بمفهوم القيمة الجمالية أو ما يضفي على الأدب صفته الأدبية.

أما عن المقاربة الإجرائية على مستوى هذا المنهج فإنها مختلفة من حيث آليات التحليل ومستوياته خاصة بالنسبة لمناهج النقد السياقي (التاريخي، والاجتماعي، والنفسي)، «وعلى العموم فإن البنيوية منهج نقدي داخلي يقارب النصوص مقاربة آنية محايثة، تتمثل النص بنية لغوية متعالقة ووجودا كليا قائما بذاته، مستقلا عن غيره».

وهذا الانغلاق على البنية اللغوية للنصّ وما يميزها من علاقات داخلية بين عناصرها، أدى إلى عزل النصّ عن سياقاته المتعددة، التي من شأنها الكشف عن حقيقته أقله في توجيه الفهم الدلالي له، ولذلك كانت المقاربة الآنية المحايثة مزلقا آخر من مزالق التصور النقدي البنيوي للمنجز الأدبي.

خلاصة:

عرف المصطلح البنيوي تعددا في ترجمته، الأمر الذي جعل النقاد العرب يقبلون على توظيفه في دراساتهم التطبيقية على سبيل الاختلاف لا الاتفاق، وهذا أربك القارئ فوجد نفسه أمام كمّ من المصطلحات والاستعمالات.

[10] .يوسف وغليسي، مناهج النقد الأدبي، ص70.